

وقم عليه المقدم فانه لا يختلف في فماده وكذا لو كان بشروط والمعتمد  
 في الطرق فساد السلم بالزيادة على الثلاثة ولو قلت سوا كانت بشروط  
 او غيره كما يفيد كلام **ص** وجازيخا ربا بوجوان لم يتفق **ص** يعني  
 ان الخيارات السلم جازيخي بخير ان يحمل احدهما لصاحبه والا يعني  
 الخيارات في امضا عقد السلم اورده بشرطين الاول ان يكون ذلك  
 ثلاثة ايام فاقل وهو الاجل الذي يجوز تاخير راس المال بمقتضى غيره  
 اليه بالشروط فلا يجوز الزيادة على ذلك سواء كان راس المال عينيا او غيره  
 اذ لا يجوز التأخير ازيد من ثلاثة ايام بشروط ولا غيره والثاني ان لا  
 ينتقد راس المال في زمن الخيار بشروط ولا ينقطع لانه لو تفقد ثم السلم  
 لكان فسخ دين في دين لا يعطى المسلم اليه سلمة موصوفة لاجل  
 عما ترتب في دينه وهو حقيقة فسخ الدين في الدين وظاهر قوله  
 وجازيخا للمسلم والمسلم اليه او لغيرهما وسوا كان الخيار في راس  
 مال السلم او في المسلم فيه الا ان قوله ان لم يتفق شرط في الثاني وما  
 الاول فلا وقوله بخير ابي وجازت مضافة السلم حاله كونه بلسا  
 بخيرا وللجل الذي يجوز تاخير راس المال اليه **ص** وبمقتضى معين **ص** يعني  
 انه يجوز ان يكون راس مال السلم شفعة ذات حصة كخدمة عمده  
 او دابته مدة معلومة بناء على ان قبض الا وابل كقبض الا واخره  
 بخلاف احد المنافع عن الدين فانه لا يجوز لانه فسخ دين في دين وفي  
 السلم ابتداء دين بدين وفسخ الدين في الدين اصبحت من ابتداء الدين بالدين  
 وسوا كانت المنافع تنقضي مع الاجل او قبله او بعده قال ابن عاتق  
 واخره بالمصلحة من المنافع المضمونة فلا يجوز ان تكون راس المال  
 لانه كما في كمال كما اذا قال المسلم للمسلم اليه املكك الي مكة باراد  
 فتحني ذمتك تدفعي في وقتك اذا لم يشرع فيهما والاجاز لان  
 قبض

قبض الا وابل كقبض الا واخر كما في الاجارة **ص** ويجوز **ص**  
 يعني انه يجوز ان يكون راس مال السلم جوازا بشرطه وكانكلم علي  
 شرط راس المال العين وان تاخيره اكثر من ثلاثة ايام يفيد ذكر  
 حكم غيره بقوله بالمطغ علي فاعل جاز **ص** وتأخير جيران بلا شرط  
**ص** يعني ان راس المال اذا كان جوارحا فانه يجوز تاخيره بلا شرط  
 من غير كراهة ولو ابي حلول اجل السلم اما مع شرط التأخير فلا يجوز  
 اكثر من ثلاثة ايام ويفيد كالمعين قاله في الجواهر **ص** وهل الطعام  
 والمعرض كذلك ان قيل واحضرا وكالمعين تاويل **ص** يعني ان راس  
 مال السلم اذا كان طعاما او عرضا وكيل الطعام واحضرا العرض في  
 مجلس العقد هل يجوز تاخيرهما بلا شرط من غير كراهة كالجوان  
 لان الطعام كما قيل والمعرض ما احضر مجلس العقد انتقل ضمنا منهما  
 الي المسلم اليه وصار كالجوان اما مع عدم الكيل والاحضار فالكراهة  
 اتفاقا او يكره تاخيرهما ولو مع كل الطعام واحضرا العرض لا يها كما  
 كان يصاب عليهما الشبه العين فيودي الي ابتداء الدين بالدين بخلاف  
 الجوان فان تاخيره لا يودي الي ذلك وليس المراد بالتنبيه بالعين  
 القوم كما يوجهه ظاهر التنبيه الا ان يحمل التنبيه على مطلق التبع  
 النعي **ص** ورد زايق وعجل والافسد ما يتا بدله لا الجميع على الاحسن  
**ص** يعني ان المسلم اليه اذا وجد في راس مال السلم دراهم زبوا فانه  
 يجوز له ردها سوا وجه ذلك بالغرب او بالبعد كما هو ظاهرها  
 واذا ردها فانه يجب على المسلم ان يحمل للمسلم اليه البدل بان لا يزيد  
 على ثلاثة ايام فان تاخيرا اكثر من ذلك فانه يفيد من السلم ما  
 يقابل الدراهم الزائفة فقط كما عند ابن عمران واستحسنه ابن حجر  
 واليه الاشارة بالاحسن اعطى للتابع حكم نفسه ولا يفيد الجميع